واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر –دراسة تحليلية–

The Reality of Islamic Banking in Algeria -Analytical Study-

ط. طرشاوي عبد الحق
Torchaoui Abdelhaq
جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان-، قسم العلوم المالية والمحاسبة (الجزائر)، abdelhaqtorchaoui@gmail.com
تاريخ الاستلام: 2024/6/21 تاريخ القبول: 2024/06/26

ملخص:

تهدف هذه الدراسة من خلال المنهج الوصفي التحليلي إلى الوقوف على واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وقد تم التطرق إلى المقصود بالصيرفة الإسلامية، ومبادئها، وطبيعة الوساطة المصرفية الإسلامية، وهذا لفهم الصيرفة الإسلامية، ومن ثم استعراض إطارها التنظيمي في الجزائر، حيث تعد تجربة حديثة؛ فبعد إصدار النظام 20-02 سنة 2020 المتضمن حصر ست صيغ للتمويل المصرفي الإسلامي تعززت الصيرفة الإسلامية في السنة الماضية بصدور القانون النقدي والمصرفي 23-09، وذلك تحت رقابة بنك الجزائر، والهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، وفي وجود مصرفين إسلاميين حتى الآن، وعشرة بنوك تتعامل بالنوافذ الإسلامية، لكن نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر بقي دون المأمول سواء في الودائع أو التمويل. وتوصلت الدراسة إلى نتيجة عامة مفادها أن الصيرفة الإسلامية في الجزائر لم تصل إلى مرحلة النموذج المتكامل.

كلمات مفتاحية: الصيرفة الإسلامية، قانون رقم 23-09، صيغ التمويل المصرفي الإسلامي، الجزائر.
تصنيف JEL: *E58; G21; G24; K20; O10.*

Abstract:

Through the descriptive analytical approach, This study aims to stand on the reality of islamic banking in Algeria; so to understand islamic banking it have been addressed the meaning of islamic banking, its principles and the nature of islamic banking intermediation. This study also reviewed the regulatory framework of islamic banking in Algeria. After the issuance of regulation 20-02 in 2020 which specified six methods as islamic banking financing, last year islamic banking was strengthened by the issuance of monetary and banking Law 23-09 under the supervision of the Bank of Algeria and the National Sharia Fatwa Authority for the Islamic Finance Industry, with the presence of two Islamic banks so far, and ten banks that deal with Islamic windows, but Islamic banking activity in Algeria has remained below expectations, whether in deposits or financing. As general conclusion for this study, Islamic banking in Algeria has not reached the stage of an integrated model.

Keywords: *islamic banking, law nº 23-09, islamic banking financing methods, Algeria.*
Jel Classification Codes: *E58; G21; G24; K20; O10.*

المؤلف المرسل: طرشاوي عبد الحق (ثانية ماستر مالية وبنوك)، **الإيميل:** abdelhaqtorchaoui@gmail.com

مقدمة:

أقر الاقتصاد الإسلامي الحرية الاقتصادية، ولكن تبعا للميزان الشرعي بمقتضى أدلة فقه المعاملات المالية كقول لله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (سورة البقرة، الآية 275)، وكقول النبي صلى الله عليه وسلم عن الصرْف: «إِنْ كَانَ يَدًا بِيَدٍ فَلَا بَأْسَ، وَإِنْ كَانَ نَسَاءً فَلَا يَصْلُحُ» (صحيح البخاري، حديث رقم 2061، 2007، ص410)، إلا أن مسائل الربا، والمزارعة، والقِرَاض، والأوراق المالية كانت مثار جدال مستمر بين الأمة (انظر، المادة 78 من مسودة للقانون الداخلي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين مؤرخة سنة 1931، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، 1997، ص88)، وما زال الجدال حاضرا حول التوافق بين خصوصية الصيرفة الإسلامية، وأنها بديل قائم بذاته، وبين اندماجها في نظام مصرفي تقليدي.

ولطالما كان العمل المصرفي في الجزائر مبنيا على الصيرفة التقليدية فيما سارت دول عربية، وإسلامية أشواطا في مجال الصيرفة الإسلامية، وقبل أن تأخذ الجزائر هذا المسار تم إصدار قانون النقد والقرض 90-10 سنة 1990 بهدف تكريس التحرير المصرفي، إذ فتح المجال أمام القطاع الخاص، والأجنبي لفتح بنوك في الجزائر، ومن ذلك توطين البنوك الإسلامية ليتأسس بنك البركة الجزائري سنة 1991، ثم مصرف السلام-الجزائر في 2008، وهي السنة التي شهدت أزمة مالية كبيرة في العالم، وازداد عقبها الاهتمام بجدوى الصيرفة الإسلامية في ضمان الاستقرار المصرفي، وتجنب المشاكل التي تعرضت لها الصيرفة التقليدية حينها.

ومتابعة للإصلاحات المصرفية التي تواكب التغيرات، وفي إطار مفهوم المصرفية الشاملة بدأ بنك الجزائر بالترخيص لإنشاء شباك المالية التشاركية على مستوى المصارف التقليدية سنة 2018 ليدخل بعد ذلك القطاع المصرفي الجزائري منذ سنة 2020 مرحلة جديدة للصيرفة الإسلامية، ويُنتظر أن يكون هذا التوجه إيجابيا للبلاد، والمؤسسات، والأفراد، ومختلف المجالات.

ولأن المنظومة المصرفية تتأثر ببيئتها الداخلية، والخارجية، وتؤثر فيهما، حيث يصاحب ذلك قصورا، ومكتسبات تتعلق بالأمان، والموارد، والاستثمار، وغير ذلك؛ تبرز التساؤلات حول فعالية المنظومة المصرفية الجزائرية، وإمكانية تعويلها على الصيرفة الإسلامية كوسيلة مثلى تستوعب وظائف البنوك، وغاياتها.

بناء على ما سبق؛ تحاول هذه الدراسة تشخيص وضعية الصيرفة الإسلامية في الجزائر بطرح الإشكالية التالية: **ما مدى تحقيق الصيرفة الإسلامية في الجزائر نموذجا متكاملا للعمل المصرفي؟**

لمعالجة موضوع الدراسة تتفرع عن الإشكالية المطروحة بعض الأسئلة، والمتمثلة في:

1- كيف تعمل الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟

2- إلى أي مستوى بلغ نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟

3- هل هناك تفاعل ناجع بين الصيرفة الإسلامية، والحركية الاقتصادية في الجزائر؟

وبغية الإجابة على الإشكالية، والأسئلة الفرعية يمكن وضع فرضيات كما يلي:

الفرضية الأولى: يوجد تباين في التوجهات النظرية للصيرفة الإسلامية، وتطبيقاتها الواقعية في الجزائر.

الفرضية الثانية: أداء الصيرفة الإسلامية في الجزائر محدود بالرغم من الإطار التنظيمي المرافق لها.

الفرضية الثالثة: يمكن للصيرفة الإسلامية في الجزائر أن تنافس الصيرفة التقليدية في التكيف مع الاقتصاد الوطني.

وتهدف هذه الدراسة للوقوف على واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، ويندرج تحت ذلك جملة من الأهداف:

1- تقييم واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

2- تسليط الضوء على ضرورة تدعيم الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

3- تقديم تصور حول تعميم الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

فيما تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من ناحية الجوانب النظرية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، بالإضافة إلى تحليل الوضع الحالي للصيرفة الإسلامية في الجزائر على المستوى الكلي من خلال جمع البيانات الإحصائية، والتقارير السنوية البنكية المناسبة للغرض.

المبحث الأول: الإطار العام للصيرفة الإسلامية في الجزائر

تتعدد الآراء حول الصيرفة الإسلامية في الجزائر، فمنها منتقد لها من حيث إنها لا تختلف عن نظيرتها في الصيرفة التقليدية، ومنها ما يرى بأن لها إيجابيات لكن ثمة عقبات لم تتخلص منها، وتحد من تقدمها، ورأي آخر يدافع عن هذه التجربة بغض النظر عن نقائصها.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للصيرفة الإسلامية

يُعنى المصرف بتدبير المال، وحفظه من منظور المقاصد الشرعية، ومن ثم يتطرق هذا المبحث إلى ماهية الصيرفة الإسلامية، وطبيعة الوساطة المصرفية الإسلامية.

الفرع الأول: ماهية الصيرفة الإسلامية

يمكن إيجاز المقصود بالصيرفة الإسلامية بأنها: العمل المصرفي القائم على المبادئ الإسلامية، وهي:

1- تحريم القرض بفائدة، وهو "ربا" حيث إنه لا يعتبر نشاطا منتجا.

2- تكوين شراكة حقيقية مع رجل الأعمال المقترض، وذلك بتقاسم الأرباح، والمخاطر.

3- جميع العمليات المالية يجب أن تكون مبنية على أصول (Actifs) حقيقية.

4- حظر تمويل الأنشطة غير المشروعة كالخمر.

5- لا وجود للغَرر، والميسر.

(Collectif EPBI, et al., 2021, p.101, p.102, et p.112).

والتقيد بهذه المبادئ يعمل على إرساء العدل، ومنع أكل أموال الناس بالباطل.

وقد تنتقل البنوك التقليدية من التعامل المحظور شرعا إلى التعامل المباح، فيكون هذا التحول باختلاف الدافع إما كليا أو جزئيا (حاج علي، وبيدي عيساوي، 2023، ص137)، وهو ما يخالف القول بأن مفهوم الصيرفة الإسلامية يشير إلى المصارف الإسلامية حصرا (غزال، وآخرون، 2020، افتتاحية الكتاب ص-أ).

الفرع الثاني: طبيعة الوساطة المصرفية الإسلامية

من أجل تحسين الوساطة المصرفية، فإنه لا غنى عن وجود مصارف إسلامية لما لها من مميزات خاصة بها حيث يعتمد أساسها التنظيري على الوساطة الاستثمارية، لكنها -من حيث النزعة النفعية- ليس من مصلحتها أن تتحمل المخاطر التي تنشأ عن عمليات الوساطة الاستثمارية القائمة على المشاركة.

ويفسر بوجلال محمد ذلك بالصعوبة البالغة في تحقيق هذا الأسلوب الذي لا تحدد فيه المكافأة سلفا، وإنما كحصة شائعة في الربح إن تحقق، مقارنة بأسلوب الهامش المعلوم الذي تحدد فيه مكافأة البنك سلفا كمبلغ مقطوع، والمخاطرة فيه أقل، فيكون مناسبا لتثمير الموارد المالية طالما أنه لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وإذًا انتقاد البنوك الإسلامية بسبب عدم تغليب صيغ المشاركة كالمضاربة على صيغ الهامش المعلوم كالمرابحة -في تقديره- انتقاد في غير محله (بوجلال، 2008، ص ص333-338).

المطلب الثاني: الإطار التنظيمي للصيرفة الإسلامية في الجزائر

كان من الضروري تقويم البيئة التقليدية التي تعمل فيها الصيرفة الإسلامية في الجزائر بما يراعي خصوصيتها في التعامل بالصيغ المختلفة، ويضبط علاقاتها، وأداءها على أساس شرعي، ومن جهة أخرى نقد ما تحقق نقدا بناء من أجل تطوير هذا المجال.

الفرع الأول: صيغ التمويل المصرفي الإسلامي في الجزائر

يتم استخدام الموارد المصرفية على أساس الشريعة الإسلامية عن طريق مجموعتين من صيغ التمويل المصرفي الإسلامي هي صيغ المشاركة، وصيغ الهامش المعلوم، مع الإشارة إلى أن البنوك لا تطبق كل

هذه الصيغ، أو أن بعضها مطبق بشكل محدود خاصة منها تلك المتعلقة بمجال الفلاحة (ناصر، 2022، ص19 وص22)، وهذا بالإضافة إلى التمويل التكافلي (القرض الحسن، الزكاة، الوقف).

وتضمنت المادة الرابعة من النظام 20-02 (الجريدة الرسمية، 2020، العدد 16) على ستّ من هذه الصيغ؛ وجاء تعريفها في التعليمة رقم 03-2020 لبنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz/03-20/، وهي المرابحة، والمشاركة، والمضاربة، والإجارة، والسَّلَم، والاستصناع، وهذا بالإضافة إلى منتجين هما حسابات الودائع التي يمكن أن تكون حسابات جارية أو حسابات ادخار، والودائع في حسابات الاستثمار، وهي توظيفات لأجل، ويمكن التطرق إلى الملاحظات التالية:

1- لسهولة بيع التقسيط، وتغطيته لعدد من صيغ التمويل (عزوز، وعلام، 2023، ص85)، فقد تم تطبيقه في الجزائر كنوع من التنويع تحديدا بجانب المرابحة حيث إن البنوك الإسلامية تعتمد بشكل مفرط على هذه الصيغة (ناصر، 2022، ص32)، كما أن التوسع في بيع التقسيط، والبيوع الآجلة عموما لأنها توائم الأفراد الذين يحتاجون سيارة، تجهيزات منزلية، وغير ذلك (بوشريط، 2022، ص160).

2- هناك خلاف في كيفية تطبيق المرابحة، وقال فركوس محمد علي: "فالبنوكُ الإسلامية الحاليَّة لا تختلف في جوهرها وحقيقتها عن البنوك الربوية، حيث تتعامل تحايلاً على الشرع ضمن ما يسمَّى ببيع المرابحة الذي هو في حقيقته قرضٌ ربويٌّ مقنَّعٌ بالبيع، حيث يقوم البنك بشراء سلعةٍ للتاجر التي لا يمتلكها البنك، ..." (فركوس، 2006، في الاقتراض من البنوك الإسلامية) https://ferkous.com/home/fatwa-465.

ورد ناصر حيدر بأن بيع المرابحة المطبق صحيح شرعا:

"... وفيما يخص بنك البركة الجزائري فإنه يسدد ثمن المبيع للبائع مباشرة مقابل فاتورة محررة باسم البنك ولكن يذكر فيها عبارة " لحساب الزبون فلان " لأسباب ضريبية وإدارية وتنظيمية وهو ما لا يؤثر على تملك البنك للمبيع (...) فإن المصارف الإسلامية ومنها بنك البركة الجزائري تأخذ باشتراط قبض المصرف للمبيع قبل بيعه مرابحة للزبون (انظر في هذا الصدد، المعيار الشرعي رقم 8 المرابحة الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البند 1/2/3، المعايير الشرعية، 2015، ص211). (...) والقبض الحكمي يكون إما بالتخلية بين المشتري والمبيع وتمكينه من تسلمه بأي وجه من الوجوه المتعارف عليها أو بتسلم المشتري لمستندات مثل شهادات التخزين التي تمكن من قبضها السلع حسيا. (...) والمعمول به لدى بنك البركة الجزائري هو حيازة السلعة في مخازن البائع حكما بعد تملكها ثم تمكين المشتري (زبون البنك) من تسلم السلعة من نفس المخازن بعد تمليكها له بموجب عقد المرابحة ..." (ناصر، 2010، الرد الصريح على ما يثار حول البنوك الإسلامية من قدح وتجريح، ص3 وص5) https://iefpedia.com/arab/?p=22614.

لكن التخلية لا تعد قبضا إلا في العقار أما المنقول، فلا بد من تحويله، ونقله، وموانع البنوك الحالية من اتخاذ محلات لقبض البيع إنما هي موانع قانونية بحتة؛ لأن أساس تقنين البنوك في نشأتها، وعملها كونها مصرفية تتعامل بالقروض الربوية كشأن البنوك الغربية، وليست صفتها تجارية، لذلك تغطية الصفة الحقيقية للبنك بالخلاف الفقهي هو تقصد لإثارة الشبه (انظر، جواب إدارة الموقع الفصيح على المقال الموسوم بـ: "الردِّ الصريح على ما يُثارُ حول البنوك الإسلامية من قدح وتجريح) https://ferkous.com/home/?q=rodoud-13.

3- فيما يتعلق بالسلم؛ فقد جاء في تعريفه جملة "الدفع الفوري والنقدي"، وربما لا تفي بالغرض إذ قد يفهم منها أن دفع جزء من الثمن كاف لإنفاذ العقد، ومعروف أن دفع كامل الثمن في مجلس العقد شرط أساسي في عقد السلم، بالإضافة إلى ذلك، فإن جملة "شراء سلعة" قد يفهم منها سلعة معينة، ولا تعيينَ في السلم (بوشريط، وبن السليت، 2023، ص165)، وبدل صيغ التمويل الفلاحي ذكرت المادة 38 بأن المنتوج الزراعي يمكن اشتراطه من منطقة محددة لكن ليس من مستثمرة فلاحية بعينها.

4- يدخل السلم، والاستصناع في إطار الاستثناء الجائز من بيع المعدوم، ومن المسائل في هذا الصدد تصحيح البيع على التصاميم بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية (نعيمي، 2020، ص ص226-227).

الفرع الثاني: قراءة عامة فيما يخص الصيرفة الإسلامية من خلال القانون النقدي والمصرفي

وضع العمل المصرفي التقليدي عقبات أمام تطبيق الصيرفة الإسلامية في الجزائر نظرا للاختلافات الجوهرية بينهما، بالإضافة إلى ما عرفته التجربة أيضا من أخطاء على الرغم من صدور النظام رقم 18-02، ثم إلغائه بإصدار النظام 20-02، والتعليمة 03-2020، لكن ذلك لم يكن كافيا مع دعوات لتعديل قانون النقد والقرض 90-10 ليتضمن تنظيما أكبر، وأعمق للصيرفة الإسلامية (حاج علي، وبيدي عيساوي، 2023، ص148)، وهكذا صدر في 21 جوان 2023 "قانون رقم 23-09 يتضمن القانون النقدي والمصرفي" (الجريدة الرسمية، 2023، العدد 43) من 167 مادة ليعوض "قانون النقد والقرض 90-10"، و"الأمر 03-11" المعدل، والمتمم.

نصت المادة 44 منه على أنه يمكن لبنك الجزائر تكييف أدوات التدخل على مستوى السوق النقدية مع خصوصيات العمليات المصرفية المتعلقة على وجه الخصوص بالصيرفة الإسلامية عن طريق نظام خاص يصدره بنك الجزائر، لكن عبارة النص قد لا تعني أن بنك الجزائر ملزم بهذا التكييف فورا؛ إذ جاء في بداية السياق نفسه أنه يمكن لبنك الجزائر أن يجري كل عملية خاصة بالسياسة النقدية يراها ضرورية.

ونصت المادة 61 على أن المجلس النقدي والمصرفي يضم شخصية يتم اختيارها بحكم كفاءتها في مجال الصيرفة الإسلامية، وتعين بموجب مرسوم رئاسي، وتشارك في التصويت داخل المجلس، كما

نصت المادة 158 على أن لجنة الاستقرار المالي تضم ممثلا (1) من درجة عليا عن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، مختصا في الصيرفة الإسلامية، لكن لم ينص القانون على تعيين مختص في الصيرفة الإسلامية في كل من مجلس إدارة بنك الجزائر (المادة 22)، وهيئة مراقبة بنك الجزائر (المادة 29)، واللجنة المصرفية (المادة 117)، واللجنة الوطنية للدفع (المادة 164) على أن هذه المواد حددت تعيين العضوية بحكم الكفاءة في مجال التخصص الاقتصادي، والمصرفي، والمالي، والمحاسبي.

ونصت المادة 68 على أن العمليات المصرفية تتضمن أيضا تلك العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وقد عرفتها المادة 71 بأنها: كل عملية تقوم بها البنوك أو الشبابيك الإسلامية المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، ويبدو أن القانون أراد جعله تعريفا شاملا بغض النظر عن المآخذ حول التأصيل، والتطبيق على عكس المادة 2 من النظام 20-02 التي اقتصرت في تعريفها بكونها لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد (بوشريط، وبن السليت، 2023، ص166)، فيما تم تحديد ممارستها في المادة 72 من طرف بنك أو مؤسسة مالية بصفة مهنتها الاعتيادية حصرا، وكذا بنك أو مؤسسة مالية من خلال شباك يخصص حصريا، ويكون مستقلا ماليا، ومحاسبيا، وإداريا عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، وهذه النقطة الأخيرة تأكيد لما تضمنته المادتان 17، و18 من النظام 20-02.

أما المادة 73 نصت أن تسويق المنتجات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية يتطلب الحصول مسبقا على شهادة المطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية صادرة عن الهيئة الشرعية للإفتاء في مجال المالية الإسلامية، وموافقة بنك الجزائر.

وصولا إلى المادة 134 التي نصت على أن صندوق ضمان الودائع المصرفية يجب أن يراعي خصوصيات البنوك التي تقوم حصريا بالعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وشبابيك الصيرفة الإسلامية من خلال تخصيص حساب خاص بها.

ومن خلال هذه القراءة يمكن الإشارة إلى أن القانون جاء في الإطار التالي:

1- تبني مقاربة التدرج التشريعي من أنظمة، وتعليمات بنك الجزائر إلى القانون النقدي والمصرفي (نوه بذلك المتدخلون في ندوة حول الصيرفة الإسلامية نظمها المجلس الإسلامي الأعلى، 2023، الفقرة 1) https://www.aps.dz/ar/economie/147011-2023-07-17-14-21-50.

2- تعزيز عمل المصارف، والشبابيك الإسلامية بإعطاء مساحة قانونية تحترم خصوصية المنتجات المالية الإسلامية، وسهولة منح التراخيص لاعتماد بنوك إسلامية متخصصة في الصيرفة الإسلامية (محيريق، 2023، تصريحي لـ: #الجزيرة_نت على شبكة الجزيرة الإعلامية؛ حول واقع وآفاق الصيرفة والصناعة المالية الإسلامية؛

الجزائر.. جهود وآفاق واعدة لقطاع الصيرفة الإسلامية، ص2 من 3) https://www.researchgate.net/publication/370213884.

3- فتح الطريق أمام شراكات وطنية، وأجنبية من أجل إنشاء مؤسسات بنكية، ومالية إسلامية جديدة في الجزائر (جامعة طاهري محمد، بشار-الجزائر، 2023، ديباجة الملتقى الوطني حول الصيرفة الإسلامية بعنوان: منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر بين الضوابط والممارسات يومي: 17 و18 ديسمبر 2023) https://www.univ-bechar.dz/Ar/index.php/2023/12/13/forum-national-sur-la-banque-islamique.

وعليه تعتمد مواصلة بناء الصيرفة الإسلامية في الجزائر على تجاوز العقبات التي مرت بها بتوفير البيئة القانونية المناسبة، وما يخدم المصارف الإسلامية، وعلاقتها بالبنك المركزي، والأمر مرتبط أيضا بنصوص أخرى مثل الضرائب، والقانون التجاري، وهذا بالإضافة إلى تفعيل المؤسسات المالية المكملة، وهو ما جرى العمل عليه بالنسبة لإطلاق الإطار التنظيمي الخاص بالصكوك الإسلامية.

الفرع الثالث: الرقابة على الصيرفة الإسلامية في الجزائر

تخضع الصيرفة الإسلامية لرقابة البنك المركزي إذ يمارس سلطته حفاظا على الاستقرار المصرفي بما ينعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني، وإضافة إلى ذلك تقوم هيئة مستقلة للرقابة شرعية بوضع الضوابط الشرعية، ثم التدقيق في صحة تنفيذها حفاظا على الصيرفة الإسلامية من الانحراف عن مبادئها.

أولا- علاقة بنك الجزائر بالصيرفة الإسلامية:

بعد منح الترخيص لممارسة العمل المصرفي الإسلامي، يستخدم بنك الجزائر عدة أدوات للسياسة النقدية، ويتطلب ذلك إجراء تعديلات ملائمة.

ومن التطبيقات المقترحة للاحتياطي القانوني إيداع المستندات المتعلقة بالمدينين ضمانا بدلا من تجميد أرصدة نقدية، وإجراء تمويلات حكومية بصيغ شرعية، ومن التطبيقات المقترحة أيضا لأغراض المقاصة أن يتم الاقتصار على الحسابات الجارية بدون فوائد أو مع التخلص من الفوائد في حالة التعذر، بالإضافة إلى تعديل التعامل مع البنك المركزي في مجال الحصول منه على السيولة بفتح حسابات استثمارية له (انظر، المعيار الشرعي رقم 6، الفقرة 4 (البند 1/4)، 2015، ص157)، وهو ما قد يساعد في مشكلة الوساطة المصرفية الإسلامية التي مرت سابقا حول اعتماد البنوك الإسلامية الكبير في عملياتها على التمويل قصير الأجل حيث يرى ناصر سليمان أن من أسبابه: عدم تمكن البنك الإسلامي من اللجوء إلى السوق النقدية للاقتراض، وخاصة من البنك المركزي من أجل مواجهة طلبات السحب نظرا لعدم تعامله بالفائدة أخذا، وعطاء (ناصر، 2022، ص31).

وقد قام بنك الجزائر بالتنسيق مع البنك الدولي بتطوير تطبيق عملي خاص باختبارات القدرة على تحمل الضغوط وفق سيناريو اكتشاف نقاط الضعف المتعلقة بمخاطر السيولة، والملاءة، وتم تكييفه مع المعايير المحاسبية، والاحترازية المعمول بها في الجزائر، وشُرع العمل به بداية سنة 2016، لكنه يعمل بشكل مغاير للعمل المصرفي الإسلامي، وسدا لهذه الفجوة قام مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB في 2012 بإصدار المبادئ التوجيهية لاختبار الضغط في المصارف الإسلامية غير أن هذه المبادئ لم تقدم أي مساعدة حول كيفية القيام بهذا الاختبار (بن عبد الرحمان، 2022، ص183).

ثانيا- الرقابة الشرعية في العمل المصرفي الجزائري:

لم تسلم هيئات الرقابة الشرعية للبنوك في الجزائر من الانتقادات؛ فأعضاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء في الصناعة المالية الإسلامية لا يلقون الإجماع في المجال، وهناك تحفظات حول شروط عضويتها، ومنع تعارض المصالح، وتحديد العضوية بالهيئات الشرعية للبنوك في ضوء مبادئ الحوكمة (ناصر، 2022، ص ص362-366)؛ وعليه:

1- ينبغي تحديد العضوية في هيئات الرقابة الشرعية بالقدر الذي يسمح للعضو بأن يؤدي واجبه كاملا اتجاه البنك، فلا تتجاوز هذه العضوية بنكين سواء كبنك إسلامي أو شباك أو بينهما، وذلك لقلتهما في الجزائر، وحتى لا تكون هذه العضوية فرصة للمتاجرة بالإفتاء، وتكون تحت الاحتكار (ناصر، 2022، ص ص365-366).

2- لا بد من استقلالية هيئات الرقابة الشرعية حفاظا على الثقة في عملها، وأدائه بفعالية (بن حدو، 2021، ص168).

3- يمكن الاستعانة بالمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وتصنيفُ بنك الجزائر للبنوك حسب مدى التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية يزيد من تنافسيتها (بختي، وآخرون، 2020، ص265).

المبحث الثاني: تحليل واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

يتعلق تمكين الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وظهور أثرها الاقتصادي باستراتيجيةٍ تشمل رفع الأداء، وإدارة أموال البنك، والمودعين من خلال التوظيف الشرعي الأمثل، والقدرة على منافسة المنتجات البنكية التقليدية، وتقديم الخدمات المصرفية التي تيسر على العملاء إتمام معاملاتهم، وبيان الفرص، والمخاطر بهدف اتخاذ القرارات المؤثرة، وتقويم أوجه القصور مما يشجع على المزيد من استقطاب الأموال، والاستثمار.

المطلب الأول: وضعية الصيرفة الإسلامية في الجزائر

يمر القطاع المصرفي الجزائري بمرحلة جديدة للصيرفة الإسلامية، ويُنظر الآن نحو توسّع نشاطها للاستفادة من مزاياها حيث تتمثل في نموذجين أحدهما للبنوك الإسلامية، والآخر للنوافذ الإسلامية.

الفرع الأول: البنوك الإسلامية في الجزائر

نصت المادة 2 من النظام رقم 24-01 (الجريدة الرسمية، 2024، العدد 18) على أنه: "يقصد، بمفهوم هذا النظام، ببنك ومؤسسة مالية وفرع بنك ومؤسسة مالية أجنبية، أي كيان تم إنشاؤه قصد ممارسة كمهنة اعتيادية، حسب الحالة، العمليات المصرفية والعمليات المقترنة المذكورة في القانون رقم 23-09" الصادر سنة 2023، والمتضمن القانون النقدي والمصرفي، وبلغت البنوك المعتمدة في الجزائر إلى غاية 2 جانفي 2024 عشرون بنكا (الجريدة الرسمية، 2024، العدد 12) بينها اثنان فقط من البنوك الإسلامية.

أولا- بنك البركة الجزائري:

تم اعتماد بنك البركة الجزائري سنة 1991 كأول بنك إسلامي برأس مال مختلط (عام، خاص)، ليصل رأس ماله سنة 2020 إلى 20 مليار دينار جزائري، وهو الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر (الجريدة الرسمية، 2024، العدد 18).

الشكل رقم 01: بيان ميزانية بنك البركة الجزائري [2022-2023]

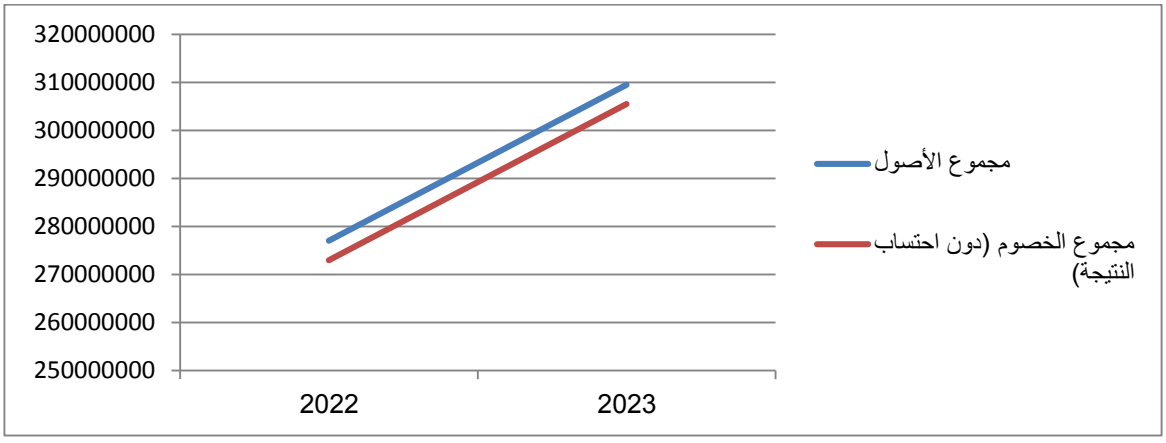

الوحدة: آلاف دينار جزائري.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية 2023 لبنك البركة الجزائري (**الملحق 01**).

أ- معدل العائد على الأصول ROA:

أي نسبة النتيجة الصافية على إجمالي الأصول، فتكون النتيجة 1,278 بالمائة لسنة 2023 مقابل 1,452 بالمائة لسنة 2022، وهما نسبتان ضمن الحدود الطبيعية ما بين 0,5 بالمائة، و1,6 بالمائة (سويكي، والعايدي، 2023، ص38).

ب- أعمال بنك البركة الجزائري:

حاول بنك البركة في بداية إنشائه ترجمة المبادئ الأساسية التي قامت عليها البنوك الإسلامية عبر التركيز على صيغ التمويل بالمشاركة لكن استُبدل هذا التوجه بأساليب التمويل القائمة على المداينة كالمرابحة نظرا لقلة المخاطر، وسهولة الدراسة، والتنفيذ، وسرعة دوران رأس المال، وعدم تفضيل بعض العملاء للأنواع الأخرى (عزوز، وعلام، 2023، ص180 وص183)، ومع ذلك يستخدم بنك البركة الجزائري مزيجا من صيغ التمويل بالإضافة إلى مسؤوليته الاجتماعية المتمثلة في التمويل المصغر بالمشاركة المتناقصة، وصيغ التمويل التكافلي الأخرى.

وجاء في تقرير هيئة الرقابة الشرعية للبنك حول سنة 2023 أنها تفحصت الملفات التي سجلت مخالفات في عملياتها المنجزة للتثبت من إمكانية جبر العمليات المختلة منها باستثناء عملية واحدة قررت الهيئة تجنيب أرباحها لتحول إلى صندوق سبل الخيرات https://www.albaraka-bank.dz/storage/2024/04/التقرير-الشرعي-2023.pdf.

ثانيا- مصرف السلام-الجزائر:

التجربة الثانية كانت سنة 2008 باعتماد مصرف السلام-الجزائر التابع لمجموعة السلام المصرفية الإماراتية، والذي أصبح أكبر البنوك الخاصة في البلاد، وسنة 2023 تملك بنك السلام البحرين 53 بالمائة من رأسماله https://www.alsalamalgeria.com/ar/newslist/detail-35-160.html.

الشكل رقم 02: بيان ميزانية مصرف السلام-الجزائر [2021-2022]

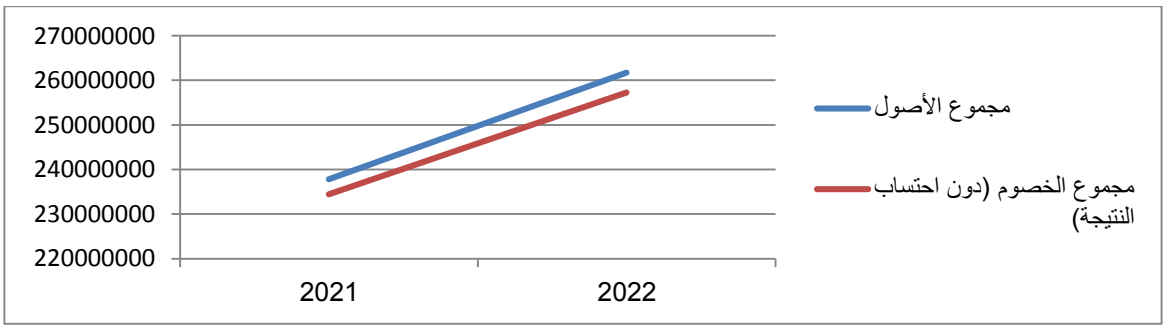

الوحدة: آلاف دينار جزائري.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات المالية 2022 لمصرف السلام-الجزائر **(الملحق 02)**.

أ- معدل العائد على الأصول ROA:

بحساب نسبة النتيجة الصافية على إجمالي الأصول تكون النتيجة 1,679 بالمائة لسنة 2022 مقابل 1,425 بالمائة لسنة 2021، وإن كانت الزيادة المسجلة 0,254 تعد طفيفة لكنها مؤشر إيجابي على تحسن المصرف في تخصيص أصوله المتاحة بين التوظيفات التي تدر أرباحا.

ب- أعمال مصرف السلام-الجزائر:

الجدول رقم 01: المتعاملون الاقتصاديون لمصرف السلام-الجزائر سنتي 2021-2022

الوحدة: آلاف دينار جزائري

	السنة	مؤسسات خاصة	مؤسسات عمومية	أفراد	المجموع
مجموع السلفيات والحقوق الصافية	2022	156 061 825	-	18 472 772	174 534 597
	2021	135 979 698	2 552	17 633 660	153 615 910
ديون تجاه الزبائن	2022	94 864 039	11 259	59 242 124	154 117 422
	2021	105 519 964	101 641	45 140 562	150 762 167

المصدر: مصرف السلام الجزائر، البيانات المالية 2022، ص30 وص37.

بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف (سنة 2023 لم يتم نشرها إلى غاية 2024/05/21)، يظهر في بند سلفيات وحقوق على الزبائن أن المصرف تعدد تعامله من حيث أشكال التمويل (المتركز على الاستغلال أكثر من الاستثمار)، والآجال، والتوزيع الجغرافي إلا أنه سنة 2022 توجه هذا التعامل نحو المؤسسات الخاصة بنسبة 89,416 بالمائة، والباقي نحو الأفراد دون تسجيل للتعامل مع المؤسسات العمومية، فيما مثل بند ديون تجاه الزبائن 59 بالمائة من الخصوم حيث يضم مختلف الودائع من حسابات الادخار، والحسابات الجارية التي تملك الحجم الأكبر مما نجم عنه التركيز على التمويل قصير الأجل في بند سلفيات وحقوق على الزبائن، وكذا الحسابات لأجل ذات حجم أقل على الرغم من نسبة التطور الأكبر بين الودائع قدرها 43 بالمائة في سنة 2022 مقارنة بسنة 2021، كما تنوع أجل الاستحقاق حيث تركز أولا على أقل من 3 أشهر إلى أكثر من 36 شهرا أما توزيع الودائع على المتعاملين؛ فعرف انخفاضا عن سنة 2021 بالنسبة للمؤسسات الخاصة، وانخفاضا كبيرا جدا بالنسبة للمؤسسات العمومية قدره -89 بالمائة بينما ارتفع بالنسبة للأفراد مع بقاء التقسيم الأكبر في الودائع لصالح المؤسسات الخاصة.

الفرع الثاني: النوافذ الإسلامية في الجزائر

النوافذ الإسلامية هي قيام البنك التقليدي بتخصيص حيز ليقدم فيه المنتجات المصرفية الإسلامية، وغالبا ما يكون اللجوء إلى هذا النمط تسويقيا لاستقطاب العملاء دون أن يكون لدى إدارة البنك التقليدي دافع

شرعي في التحول الكامل، كما يظهر في هذا النموذج مسألة الاستقلالية، والمصداقية (بطاهر، 2023، ص82)؛ أي صعوبة الفصل بين الأموال، والازدواجية في تقديم الخدمات المصرفية، وما يُقال عن الفروع الإسلامية يُقال عن النوافذ الإسلامية، فيكون التعامل معها أفضل من التعامل مع بنك تقليدي بحت كونها البديل المتاح أمام المتعاملين في بعض الدول التي يصعب فيها الحصول على تصاريح لإنشاء بنوك إسلامية، واحتج المعارضون لها بأنها قد تؤدي إلى عدم التوسع في إنشاء المزيد من البنوك الإسلامية (غربي، 2014، ص ص67-70)، ومنهم ناصر سليمان حيث يرى بأنها غير صالحة للجزائر، وتصلح في بلدان يكون فيها المسلمون أقلية أو أن الإسلام لا يكون الوحيد فيها، كما أن هذه الشبابيك تعد منافسة غير عادلة من البنوك التقليدية للبنوك الإسلامية، وتطبيقها كمرحلة لتحول البنك التقليدي إلى إسلامي خالص لا يمكن أن يتم بتاتا في البنوك العمومية الجزائرية التي تعمل وفق الصيرفة التقليدية منذ عقود (ناصر، 2022، ص362)، ولكن في المقابل تساهم هذه النوافذ في توسيع رقعة العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر من خلال تحفيز المصارف التقليدية المنافسة إلى تقديم الخدمة، ويتطلب ذلك تنويع، وترويج المنتجات المالية الإسلامية أمام المستهلك الجزائري، والتأثير في تصوراته الذهنية السلبية اتجاهها (بربارة، وحفصي، 2023، ص176 وص197).

ومنحت الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية شهادة المطابقة الشرعية لفتح نوافذ إسلامية إلى ست مؤسسات بنكية حتى نهاية 2020 (عزوز، وعلام، 2023، ص196)، وحاليا مست تجربة الصيرفة الإسلامية (بالإضافة إلى بنك البركة الجزائري، ومصرف السلام-الجزائر) من بين 18 بنكا آخر معتمدا 10 بنوك للنوافذ الإسلامية هي:

- ستة بنوك عمومية (البنك الوطني الجزائري BNA، الصندوق الوطني للتوفير CNEP، القرض الشعبي الجزائري CPA، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، بنك التنمية المحلية BDL، بنك الجزائر الخارجي BEA).
- أربعة بنوك دولية خاصة (بنك الخليج الجزائر AGB، ترست بنك الجزائر TBA، بنك الإسكان للتجارة والتمويل HTBFA، المؤسسة العربية المصرفية ABC).

ويمكن التطرق إلى بعض الملاحظات:

1- كل البنوك الوطنية، والتي وردت في مقرر رقم 24-01 (الجريدة الرسمية، 2024، العدد 12) اعتمدت النوافذ الإسلامية في انتظار ما سيؤول عليه الأمر بالنسبة للبنك الوطني للإسكان المعتمد حديثا (سابقا الصندوق الوطني للسكن CNL تم اعتماده بصفة بنك في نهاية 2022).

2- تشمل المنتجات المسوقة كلا من الأفراد، والمهنيين، والمؤسسات، ومنها ما يستهدف في مرابحة السيارات تلك المركبة محليا.

3- تغليب صيغ الهامش المعلوم خاصة المرابحة بدل التوسع في التوظيف الاستثماري على أساس المشاركة بسبب عدم القدرة على تأطير المخاطر (محيريق، 2023، ص40).

وإجمالا عمل النوافذ الإسلامية كخطوة نحو اعتماد الصيرفة الإسلامية يحتاج لتعزيزها التكامل المؤسسي بين أجزاء النظام المالي الإسلامي من جهة المصارف الإسلامية، والنظام المصرفي، والتأمين التكافلي، وصناديق الاستثمار الإسلامية، وسوق الصكوك الإسلامية، والزكاة، والأوقاف (محيريق، 2023، ص44).

المطلب الثاني: العلاقة بين الصيرفة الإسلامية والمحيط الاقتصادي في الجزائر

إن أهمية إدراك عوامل جذب الزبائن إلى المنتجات المصرفية الإسلامية بالنسبة للبنوك الجزائرية سينعكس على حجم نشاط الصيرفة الإسلامية، ومن ثم على الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: نشاط الودائع المصرفية الإسلامية في الجزائر

كشفت نشرة الوضع الاقتصادي لبنك الجزائر أن حجم ودائع الصيرفة الإسلامية انتقل من 546.69 مليار دينار جزائري في 2022 ليبلغ 623.83 مليار دينار جزائري في نهاية جوان 2023 بارتفاع قدره 14,11 بالمائة، وانتقلت عدد وكالات هذا النشاط من 69 وكالة (ضمن 1626) مع نهاية 2022 إلى 75 وكالة في نهاية جوان 2023 مع 19 وكالة قيد انتظار الترخيص، وسجل عدد الشبابيك الإسلامية ارتفاعا من 655 إلى 714 شباكا خلال نفس الفترة عبر كامل التراب الوطني مع 190 شباكا قيد انتظار الترخيص علما أن القطاع الخاص يمتلك 86,03 بالمائة من ودائع الصيرفة الإسلامية نهاية جوان 2023 منها 71,86 بالمائة لبنكي البركة، والسلام.

(BANK OF ALGERIA, 2024, TENDANCES MONETAIRES ET FINANCIERS: Neuf Premiers Mois 2023, pp30-31) https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2024/02/Note-de-conjoncture-neuf-premiers-mois-2023.pdf.

فيما أحصت لجنة الصيرفة الإسلامية بجمعية البنوك والمؤسسات المالية إلى غاية 31 ديسمبر 2023 فتح 800 (شباك)، وأزيد من 630 ألف حساب لدى 12 متعامل مصرفي، وإجمالي ودائع للصيرفة الإسلامية بلغ 750 مليار دينار جزائري (المجلس الشعبي الوطني، 2024، لجنة المالية تستمع إلى مفوض عام جمعية البنوك والمؤسسات المالية) https://www.apn.dz/lire-article/5451.

وحسب الإحصائيات السابقة يمكن النظر إلى حجم نشاط الصيرفة الإسلامية من خلال الودائع المصرفية كجزء من السوق المصرفية الجزائرية مع استنتاج بعض المعطيات في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: حجم الودائع المصرفية الإسلامية في الجزائر 2022-2023

الوحدة: مليار دينار جزائري

الودائع / الفترة	2022		نهاية جوان 2023	من نهاية سبتمبر** إلى 31 ديسمبر 2023
إجمالي الودائع الجارية في البنوك تحت الطلب بالإضافة إلى الودائع لأجل	14459.00		13931.41	**14268.20
الحجم الكلي لودائع الصيرفة الإسلامية	546.70		623.83	750.00
نسبة ودائع الصيرفة الإسلامية من إجمالي الودائع	%3,78		%4,47	%5,25
حجم ودائع بنك البركة الجزائري (ديون اتجاه المؤسسات المالية + ديون اتجاه الزبائن للزبائن + ديون ممثلة بسند)	226.19	إحصائية بنك الجزائر*: 400.80	%71,86	255.45
حجم ودائع مصرف السلام-الجزائر	215.07			غير منشورة
مجموع ودائع البنوك الإسلامية	441.26		448.28	+ 255.45 494.55
مجموع الودائع الأخرى للصيرفة الإسلامية	105.44	145.90	175.55	
حجم ودائع الصيرفة الإسلامية لدى البنوك الخاصة التقليدية		81.40	88.40	
حجم ودائع الصيرفة الإسلامية لدى البنوك العمومية التقليدية		*64.50	87.15	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على

(بنك الجزائر، التقرير السنوي 2022 التطور الاقتصادي والنقدي، ص ص62-63) https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/11/Rapport-BA-2022-Ar.pdf. بنك الجزائر، نشرة الوضع الاقتصادي التسع أشهر الأولى لسنة 2023، ص ص30-31 وص42. بنك البركة الجزائري، القوائم المالية سنة 2023. مصرف السلام-الجزائر، البيانات المالية 2022. لجنة الصيرفة الإسلامية بجمعية البنوك والمؤسسات المالية.

بعد حساب مجموع ودائع البنوك الإسلامية في نهاية جوان 2023 بناء على النسبة المذكورة (إحصائية بنك الجزائر) يلاحظ زيادتها في نهاية جوان 2023 بمقدار +1,6 بالمائة عن 2022 بالنسبة لإحصائية

القوائم المالية لبنكي البركة الجزائري، والسلام–الجزائر، وفي المقابل زيادة بمقدار +11,85 بالمائة حسب إحصائية بنك الجزائر.

تظهر زيادة نسبة ودائع الصيرفة الإسلامية من إجمالي الودائع بنهاية جوان 2023 في ارتفاع مجموع ودائع الصيرفة الإسلامية لدى البنوك التقليدية أي تحسن في جذب العملاء، لكن يبقى حجم الودائع الأكبر لصالح المصرفين الإسلاميين، وزيادة تحسن ودائع بنك البركة الجزائري في نهاية 2023، وكذا النسب الإيجابية للودائع التي حققها مصرف السلام–الجزائر في سنواته المالية منذ 2020 (التقرير السنوي 2021، ص9) https://www.alsalamalgeria.com/pdf/RapportAnnuel2021_AR.pdf إلى 2022 يعطي مؤشرا تصاعديا لمجموع ودائع البنوك الإسلامية في النصف الثاني حتى نهاية 2023، كما يشير ذلك إلى تباين سلوك الودائع في البنوك الإسلامية، والنوافذ الإسلامية مما سيدفع إلى الرفع من مستوى التسويق المصرفي حيث إن حجم ودائع الصيرفة الإسلامية في حسابات الودائع التي يمكن أن تكون حسابات جارية أو حسابات ادخار أكبر من حجم الودائع في حسابات الاستثمار لدى المصارف العمومية بينما العكس في المصارف الخاصة حتى وصلت نسبة الحسابات الاستثمارية من إجمالي حجمها في البنوك إلى 97,6 بالمائة لدى المصارف الخاصة سنة 2022 (بنك الجزائر، التقرير السنوي 2022 التطور الاقتصادي والنقدي، ص63).

مع ذلك يعد التدرج في نسبة ودائع الصيرفة الإسلامية من 3,78 بالمائة إلى 4,47 بالمائة، ثم 5,25 بالمائة ضئيلا أمام نسبة ودائع الصيرفة التقليدية من إجمالي الودائع إلا أنه أيضا يعطي مؤشرا على إمكانية أن يفوق النشاط في ودائع الصيرفة الإسلامية لسنة 2024 ما تحقق في سنة 2023 في ظل المساهمة الكبيرة للمصارف الخاصة بصفة عامة في إجمالي ودائع الصيرفة الإسلامية أمام نسبة 13,97 بالمائة للمصارف العمومية في نهاية جوان 2023.

الفرع الثاني: أثر الصيرفة الإسلامية في الاقتصاد الوطني

تتسم الصيرفة الإسلامية بالمرونة في التمويل بأنواعه سواء كان تجاريا أو استثماريا أو استهلاكيا مما له عظيم الأثر في تحقيق التنمية (قادري، وآخرون، 2014، ص82) باعتبار الصيرفة الإسلامية آلية لتطوير الاقتصاد الحقيقي، لكنها لم تترجم ذلك من جهتها بالمساهمة في إنعاش نسبة الصادرات خارج المحروقات التي بلغت 8,82 بالمائة فقط في الثلاثي الثالث لسنة 2023 مقارنة بأعلى نسبة خلال نفس الفترة سنة 2021 بمقدار 13,07 بالمائة، ومعدل سنوي قدره 11,66 بالمائة حيث عرفت الصادرات انخفاضا في المواد الغذائية، والمواد الأولية، والمواد نصف المصنعة، والتجهيزات الصناعية، والسلع الاستهلاكية (بنك

الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية: الثلاثي الثالث 2023، رقم 64، ص27) https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2024/02/Bulletin-n%C2%B064-Arabe.pdf.

ويمكن النظر إلى نشاط الصيرفة الإسلامية في التمويل المصرفي للاقتصاد الوطني من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 03: حجم تمويل الصيرفة الإسلامية للاقتصاد الجزائري 2022-2023

الوحدة: مليار دينار جزائري

التمويل / السنة	2022	2023
إجمالي القروض المصرفية إلى القطاع العام والخاص والإدارة المحلية بمختلف الآجال	**10115**	**10703**
إجمالي التمويل المقدم عن طريق الصيرفة الإسلامية	**381**	**460**
نسبة التمويل المقدم عن طريق الصيرفة الإسلامية من إجمالي القروض	**%3,76**	**%3,44**
حجم تمويل الصيرفة الإسلامية لنشاط المؤسسات واستثماراتها	**غير متاح**	**368**
نسبة تمويل الصيرفة الإسلامية لنشاط المؤسسات واستثماراتها من إجمالي التمويل المقدم عن طريق الصيرفة الإسلامية	/	**%80**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على

بنك الجزائر، نشرة الوضع الاقتصادي التسع أشهر الأولى لسنة 2023، ص43. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2022، ص63. لجنة الصيرفة الإسلامية بجمعية البنوك والمؤسسات المالية.

يتمثل إجمالي القروض (ذمم) إلى الاقتصاد المستخدم في الجدول مجموع قروض البنوك مع البنك المركزي؛ علما أن قيمة إجمالي القروض في ديسمبر 2023 لم يتم نشرها إلى غاية 2024/05/21 (بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية: الثلاثي الثالث 2023، ص10 وص12 وص13).

يعتبر التمويل المقدم عن طريق الصيرفة الإسلامية بنسبة 3,44 بالمائة ضئيلا أمام نسبة التمويل المقدم عن طريق الصيرفة التقليدية من إجمالي القروض على الرغم من زيادة قيمة التمويل المصرفي الإسلامي بنسبة 20,73 بالمائة عن سنة 2022، ومن جهة أخرى تمويل الصيرفة الإسلامية لنشاط المؤسسات، واستثماراتها يأخذ نسبة عالية من إجمالي التمويل المقدم عن طريق الصيرفة الإسلامية مما يطرح مسألة توجيه التمويلات نحو المشاريع الاستثمارية ذات القيمة المضافة، إلا أن قطاعات الفلاحة، بناء وأشغال عمومية، والصناعة خاصة عرفت انخفاض مساهمتها في الناتج الداخلي الخام للثلاثي الأول من سنة 2023 مقارنة بأعلى مساهمة مسجلة في 2020 (بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية: الثلاثي الثالث 2023،

ص24)، وهي سنة إصدار النظام رقم 20-02 مما يدل على أن إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي لم يؤدي من جهته إلى زيادة مساهمة تلك القطاعات.

لكن شهدت المنتجات التمويلية للصيرفة الإسلامية ارتفاعا منذ سنة 2020 كما هي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 04: تطور صيغ التمويل المصرفي الإسلامي في الجزائر 2020-2023

الوحدة: مليار دينار جزائري

صيغ التمويل / السنة	2020	2021	2022	2023
المرابحة	123.3	128.4	125.7	
المشاركة	1.2	0.9	1.8	
المضاربة	4.9	5.8	7.2	
الإجارة	82.7	82.0	83.6	
السلم	74.7	130.4	150.1	
الاستصناع	6.6	10.7	13.4	460
المجموع الكلي	302.3	358.3	381.7	
حصة المصارف العمومية %	0,1	0,5	1,3	
حصة المصارف الخاصة %	99,9	99,5	98,7	
حجم التمويل الإسلامي المقدم في المصارف العمومية	0.3	1.7	4.9	
حجم التمويل الإسلامي المقدم في المصارف الخاصة	302	356.5	376.7	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بنك الجزائر، التقرير السنوي 2022، ص63.

يلاحظ أن منتجات المشاركة، والمضاربة، ثم الاستصناع هي الأقل تسويقا مقارنة بمنتجات المرابحة، والسلم، والإجارة مع أن الودائع في الحسابات الاستثمارية سنة 2022 مثلت 53,3 بالمائة من إجمالي الودائع (بنك الجزائر، التقرير السنوي 2022 التطور الاقتصادي والنقدي، ص ص63-64)، والتي تطبق فيها قاعدة "الغُنْم بالغُرْم" أي أن المصرف إذا كان يتلقى الأموال من المودعين بصفته مضاربا؛ فعليه تجنبُ حالات التعدي، والتقصير مثل عدم الدراسة الجيدة لملف طلب التمويل، وبالتالي تمويل مشاريع دون التأكد من جدواها الاقتصادية أو معرفة مخاطرها الحقيقية (ناصر، ص26)، وهو ما يشير إلى أن عمل البنوك في الصيرفة الإسلامية بالجزائر قائم أساسا على تمويلات الهامش المعلوم قصيرة الأجل كما جاء سابقا على حساب أساليب التمويل بالمشاركة، والمضاربة التي تتطلب جهودا تسويقية عالية.

وتسيطر المصارف الخاصة على منح التمويل المصرفي الإسلامي في الجزائر إذ عرفت حصة المصارف العمومية زيادة ضئيلة جدا أي أنها غير مهيأة لمنافسة المصارف الخاصة، وتحديدا المصارف الإسلامية بحكم تخصصها في الصيرفة الإسلامية، والوعي المصرفي اتجاهها سواء بالنسبة لاستقطاب الأموال من أصحاب الفائض أو تمويل أصحاب العجز، وعليه يتطلب هذا المجال كثافة مصرفية أكبر للمصارف الإسلامية، فقد بلغت نسبة تمويلها سنة 2022 من حجم التمويل الإسلامي المقدم في المصارف الخاصة 82,19 بالمائة حيث كان مجموع تمويلات بنك البركة الجزائري الممنوحة للزبائن، والمؤسسات المالية، وكذا مصرف السلام–الجزائر (البيانات المالية 2022، ص6) أكثر من 309.6 مليار دينار جزائري إلا أن نسبة هذه التمويلات من إجمالي القروض المصرفية إلى القطاعات بمختلف الآجال بلغت 3,06 بالمائة فقط ما يدل على أن مساهمتها ما زالت ضعيفة في تمويل الاقتصاد الوطني على الرغم من تحسنها بعد تأسيس الصيرفة الإسلامية في الجزائر عن نسبة 2,34 بالمائة قبل ذلك (بن زكة، وشرون، 2022، ص301).

الخاتمة:

يعتبر القطاع المصرفي الجزائري حديث عهد بتأسيس الصيرفة الإسلامية، ومن أجل التعرف على واقع هذا المجال في الجزائر، وبعد معالجة الإشكالية الرئيسية من خلال الأسئلة الفرعية، ومن ثم الفرضيات خرجت الدراسة بالتقييم التالي:

1– تعمل الصيرفة الإسلامية في الجزائر ضمن بيئة تقليدية مع أن صدور القانون النقدي والمصرفي 23–09 راعى خصوصيتها أكثر من ذي قبل فيما يخص تعاملها مع بنك الجزائر، واستقلالية النوافذ الإسلامية، كما أنها لا توجّه عنايتها إلى صيغ المشاركة لتنسجم مع طبيعتها التنموية حيث تعتمد أعمالها على صيغ الهامش المعلوم خاصة المرابحة، والتي تعتريها شبهات حول تجزئة العقد، ووجود التأمين، وصفة انتقال ملكية المبيع عدا العقارات، ثم إن الصيرفة الإسلامية النموذجية تدل في الأصل على المصارف الإسلامية لأن النوافذ الإسلامية، وإن كان الإبقاء عليها، وانتشارها أفضل من عدمه لكنها تبقى ضمن هياكل البنوك التقليدية، فهي تواجه مشكلة اختلاط العمليات كتحويل فائض السيولة، وعليه يمكن قبول الفرضية الأولى على أنه يوجد تباين في التوجهات النظرية للصيرفة الإسلامية، وتطبيقاتها الواقعية في الجزائر.

2– يوجد اختلال في التوزيع على مستوى السوق المصرفية الجزائرية إذ إن الطلب على الصيرفة الإسلامية لا يدل عليه حجم نشاطها لأن هناك تركيزا ماليا في حجم الصيرفة التقليدية علما أن عدد

الحسابات الإجمالي يفوق 12 مليون حساب؛ فقد بلغ مستوى الودائع الكلي للصيرفة الإسلامية 5,25 بالمائة، ومستوى التمويل المقدم عن طريق الصيرفة الإسلامية 3,44 بالمائة مع نشاط مصرفين فقط حصريين للصيرفة الإسلامية، وكذا غياب مصرف إسلامي جزائري خالص، وعليه تعتبر الفرضية الثانية صحيحة بأن أداء الصيرفة الإسلامية في الجزائر ما زال محدودا حتى الآن على الرغم من الإطار التنظيمي المرافق لها.

3- تتعامل الصيرفة الإسلامية عبر صيغها مع شتى القطاعات الاقتصادية، إلا أن النظام 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في الجزائر لم يشمل صيغ التمويل الفلاحي، وكذا القرض الحسن، كما أن التمويل نحو القطاع العام، والخاص أغلبه يأتي من الصيرفة التقليدية، مما يجعل تفاعل الصيرفة الإسلامية، والحركية الاقتصادية في الجزائر غير ناجع، وعليه تم رفض الفرضية الثالثة حيث إن تكيف الصيرفة الإسلامية مع الاقتصاد الجزائري ليس بالمستوى الذي يمكنها من منافسة الصيرفة التقليدية.

وبناء على ما سبق قامت الدراسة بوضع النتائج التالية:

- الصيرفة الإسلامية هي العمل المصرفي الموافق لأحكام الشريعة الإسلامية، وتعتمد على مبادئ ثابتة هدفها إرساء العدل، ومنع أكل أموال الناس بالباطل.

- تعتمد الوساطة المصرفية الإسلامية على الأسلوب الاستثماري أكثر من الأسلوب التجاري، والواقع العملي مخالف لهذه النظرية.

- تنقسم صيغ التمويل المصرفي الإسلامي إلى صيغ المشاركة، وصيغ الهامش المعلوم، وصيغ التمويل التكافلي، ويضم النظام 20-02 على ست صيغ اثنتان تنتميان إلى القسم الأول هما المشاركة، والمضاربة، والأربع الأخرى تنتمي إلى القسم الثاني، وهي المرابحة، والإجارة، والسلم، والاستصناع.

- يعد القانون النقدي والمصرفي 23-09 إنجازا لصالح الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وخاصة المصارف الإسلامية، وهو ما سيفتح المجال للمزيد من التحسينات.

- يمارس البنك المركزي رقابته على الصيرفة الإسلامية عبر أدوات السياسة النقدية، فيما تمارَس الرقابة الشرعية على الصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال هيئات شرعية للبنوك، وهيئة شرعية وطنية مسؤولة عن منح شهادة المطابقة الشرعية.

- تشمل الصيرفة الإسلامية في الجزائر مصرفين إسلاميين فقط هما بنك البركة الجزائري، ومصرف السلام-الجزائر، بالإضافة إلى النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك العمومية الستة، وأربعة بنوك دولية.

– حجم الودائع المصرفية الإسلامية في الجزائر لا يلبي تطلعات استقطاب الأموال بالنظر لحجم الصيرفة التقليدية، كما أن الفكر التنظيري حول أهمية الصيرفة الإسلامية في تمويل الاقتصاد الوطني لا يعكسه الحجم الضئيل للتمويل المصرفي الإسلامي في الجزائر إلا أنه يعكس أهمية المصارف الإسلامية في منحه.

وعليه اتضح أن الصيرفة الإسلامية في الجزائر ما زالت في بداية الطريق أمام تحقيق نموذج متكامل للعمل المصرفي، وتعميمُها منوط بمواصلة تهيئة البيئة الملائمة لها من حيث التحلي بالمسؤولية الشرعية لدى السلطات النقدية، وأصحاب القرار في المصارف كونها ضرورة شرعية ابتداء مع تظافر جهود الخبراء المصرفيين، وكذا الفقهاء تجنبا للتضارب في الفتوى، وتدفق رؤوس الأموال إلى الصيرفة الإسلامية مما سيجعل الاقتصاد الوطني يستفيد من مزاياها التنموية في تمويل مختلف القطاعات، وتلبية طلبات المدخرين، والمستثمرين.

يتطلب تحقيق الصيرفة الإسلامية في الجزائر لمكانة رائدة، ونموذج أكثر تكاملا إجراءات منها على سبيل الاقتراح، وتحت مراجعة الأساتذة، وأصحاب الشأن:

– مراعاة بنك الجزائر لخصوصية الصيرفة الإسلامية بشكل دائم، وغير ظرفي، بل ينبغي أن يمتنع كذلك عن التعامل بالفائدة أخذا، وعطاء.

– إصدار نظام أكثر شمولية من النظام 20–02 تبعا للقانون النقدي والمصرفي الجديد.

– قيام الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بدور التدقيق الخارجي الشرعي.

– تحويل الصندوق الوطني للسكن إلى البنك الوطني للإسكان قد يكون خطوة مشجعة نحو شكل مغاير في تحويل المزيد من فروع البنوك العمومية التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية.

– القيام بدراسات جدوى قصد إنشاء بنك إسلامي جزائري من طرف رجال الأعمال الجزائريين، وحتى مع مساهمة الدولة على أساس المشاركة المتناقصة أو الدائمة، وعدم الاكتفاء بتوسيع نطاق النوافذ الإسلامية.

– مواكبة بنوك الصيرفة الإسلامية للمشاريع الصناعية خاصة عند دخول منجم غار جبيلات خط الإنتاج، وكذا الفلاحة الصحراوية، وغير ذلك.

– في الجانب الأكاديمي لا بد من زيادة تأهيل الطلبة في الصيرفة الإسلامية بحكم أنهم مصرفيون مستقبليون، ومرافقتهم في التربصات البحثية التفاعلية، والميدانية أو المحاكاة التطبيقية إلى جانب الاستفادة من الملتقيات العلمية مع إشراك البنوك في هذه الملتقيات.

المراجع:

أولا- المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- القرآن الكريم.

2- الحديث النبوي: البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، (2007)، صحيح البخاري، تحقيق وتخريج: زهوة أحمد، وعناية أحمد، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان.

3- الإبراهيمي، أحمد طالب، (1997)، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج1 (1929-1940)، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان.

4- بوشريط، أسامة، (2022)، أكثر من 200 سؤال في التمويل والاقتصاد الإسلامي، النشر الجامعي الجديد، تلمسان-الجزائر.

5- بوشريط، أسامة. بن السليت، أحمد، (2023)، ثغرات النظام 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية والتعديلات اللازمة له، النظام: 02-20 المحدّد لعمليّات الصّيرفة الاسلاميّة في الجزائر -قراءات عامّة وتحاليل- (مجموعة من الباحثين) إشراف وتحرير: بن حدو فؤاد، ط1، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، قسنطينة-الجزائر.

6- بن حدو، فؤاد، (2021)، الصّيرفة الإسلاميّة: موسوعة علمية عن آلية عمل البنوك الإسلامية، ط1، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، قسنطينة-الجزائر.

7- حاج علي، أمينة. بيدي عيساوي، صورية، (2023)، التحول الجزئي للعمل بالصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية بالجزائر، النظام: 02-20 المحدّد لعمليّات الصّيرفة الاسلاميّة في الجزائر -قراءات عامّة وتحاليل- (مجموعة من الباحثين) إشراف وتحرير: بن حدو فؤاد، ط1، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، قسنطينة-الجزائر.

8- عزوز، أحمد. علام، عثمان، (2023)، الصيرفة الإسلامية في الجزائر: دراسة لمواصفات النموذج المصرفي الإسلامي، ط1، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، قسنطينة-الجزائر.

9- غربي، عبد الحليم عمار، (2014)، البنك الإسلامي النموذجي بين التنظير والتطبيق، مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، حماة-سوريا.

10- قادري، محمد الطاهر. جعيد، البشير. كاكي، عبد الكريم، (2014)، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، ط1، مكتبة حسن العصرية، بيروت-لبنان.

11- ناصر، سليمان، (2022)، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر: دراسة تقييمية عامة، ط1، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، قسنطينة-الجزائر.

ب- الأطروحات:

1- بطاهر، بو عبد الله، (2023)، نماذج تحول البنوك التقليدية للعمل في مجال الصيرفة الإسلامية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص المؤسسة البنكية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان-الجزائر.

2- بن عبد الرحمان، البشير، (2022)، المقاربات الممكنة للتحول من مصرف تقليدي إلى مصرف إسلامي بالجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص: مالية وبنوك قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3.

3- نعيمي، عبد الرحمان، (2020)، البيع على التصاميم في التشريع الجزائري "دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية"، أطروحة دكتوراه قسم العلوم الإسلامية، تخصص: شريعة وقانون، جامعة أحمد دراية، أدرار-الجزائر.

ت- المجلات:

1- بربارة، دليلة. حفصي، هدى، (2023)، الصورة الذهنية للخدمات المصرفية الإسلامية لدى المستهلك الجزائري دراسة حالة زبائن البنك الوطني الجزائري BNA، مجلة السلام للاقتصاد الإسلامي، الإدارة الشرعية لمصرف السلام الجزائر دالي ابراهيم-الجزائر، السنة الرابعة، العدد 4، 167-199.

2- بن زكة، سليمة. شرون، عز الدين، (2022)، واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر -دراسة تحليلية تقييمية-، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة-الجزائر، المجلد 10، العدد 02، 290-309.

3- سويكي، شهرزاد. العوادي، حمزة، (2023)، أثر آليات الحوكمة المصرفية على الأداء المالي للبنوك-دراسة قياسية على عينة من البنوك الأردنية خلال الفترة (2017-2022)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي-الجزائر، المجلد 16، 34-52.

ث- الملتقيات:

ث-I- الملتقيات الوطنية:

1- بختي، عمارية. بن موسى، كمال. جمعون، نوال، (22 جانفي 2020)، آليات تفعيل الرقابة الشرعية بالبنوك الإسلامية في الجزائر، كتاب أعمال الملتقى العلمي الوطني الأول حول: الصيرفة الإسلامية بين التنظير والتطبيق (مجموعة من المؤلفين)، (تنسيق وإخراج: عزاوي خالد)، منشورات مخبر الإصلاحات الاقتصادية الاستراتيجية والاندماج في الاقتصاد العالمي المدرسة العليا للتجارة، القليعة-الجزائر.

2- غزال، وآخرون، (22 جانفي 2020)، كتاب أعمال الملتقى العلمي الوطني الأول حول: الصيرفة الإسلامية بين التنظير والتطبيق (تنسيق وإخراج: عزاوي خالد)، منشورات مخبر الإصلاحات الاقتصادية الاستراتيجية والاندماج في الاقتصاد العالمي المدرسة العليا للتجارة، القليعة-الجزائر.

3- محيريق، فوزي، (17 و18 ديسمبر 2023)، تقييم إجراءات فتح شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية: القرض الشعبي الجزائري CPA، ملتقى وطني حول: منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر بين الضوابط والممارسات، جامعة طاهري محمد، بشار-الجزائر.

ث-II- الملتقيات الدولية:

1- بوجلال، محمد، (1-3 أبريل 2008)، تقييم المجهود التنظيري للبنوك الإسلامية والحاجة إلى مقاربة جديدة على ضوء ثلاثة عقود من التجربة الميدانية وأثر العولمة المالية على الصناعة المصرفية، أوراق المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي: حلول وتطبيقات، مركز أبحاث البحث الاقتصادي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة-السعودية.

ج- التقارير:

1- بنك البركة الجزائري، التقرير الشرعي 2023.

2- بنك البركة الجزائري، القوائم المالية سنة 2023.

3- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2022 التطور الاقتصادي والنقدي.

4- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية: الثلاثي الثالث 2023، رقم 64.

5- مصرف السلام الجزائر، البيانات المالية 2022.

6- مصرف السلام الجزائر، التقرير السنوي 2021.

ح- النصوص القانونية:

1- بنك الجزائر، تعليمة رقم 03-2020 المؤرخة في 2020/04/02 المُعرّفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والمُحدّدة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

2- قانون رقم 23-09 مؤرخ في 2023/06/21، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43 بتاريخ 2023/06/27.

3- مقرر رقم 24-01 مؤرخ في 2024/01/02، يتضمن نشر قائمة البنوك وقائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12 بتاريخ 2024/02/20.

4- نظام رقم 24-02 مؤرخ في 2024/02/06، يتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات العاملة في الجزائر، الجريدة الرسمية للجمهورية، العدد 18 بتاريخ 2024/03/13.

5- نظام رقم 24-01 مؤرخ في 2024/02/06، يحدد شروط الترخيص بتأسيس بنك ومؤسسة مالية واعتمادها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 18 بتاريخ 2024/03/13.

6- نظام رقم 20-02 مؤرخ في 2020/03/15، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16 بتاريخ 2020/03/24.

7- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI، (2015)، المعايير الشرعية (1-54): النص الكامل للمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية التي تم اعتمادها حتى صفر 1437هـ - ديسمبر 2015م، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض-السعودية.

ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية:

a- Books:

1- Collectif EPBI, S.HADDAD, B.GUENANE, Sous la direction de Mc Belaid, (2021), Comprendre la Banque: Organisation et fonctionnement, Les Editions Pages Bleues Internationales, Alger-Algerie.

b- Reports:

1- BANK OF ALGERIA, (2024), TENDANCES MONETAIRES ET FINANCIERS: Neuf Premiers Mois 2023.

ثالثا– مواقع الإنترنت:

1– المجلس الشعبي الوطني، (2024)، لجنة المالية تستمع إلى مفوض عام جمعية البنوك والمؤسسات المالية، https://www.apn.dz/lire-article/5451، (تاريخ الاطلاع: 2024/05/07).

2– بنك البركة الجزائري، (2024)، التقرير الشرعي 2023، https://www.albaraka-bank.dz/storage/2024/04/التقرير-الشرعي-2023.pdf، (تاريخ الاطلاع: 2024/05/17).

3– بنك البركة الجزائري، (2024)، القوائم المالية سنة 2023، https://www.albaraka-bank.dz/storage/2024/03/الرقم-المفتاحي-2023.pdf، (تاريخ الاطلاع: 2024/05/17).

4– بنك الجزائر، (2020)، التعليمة رقم 03–2020، https://www.bank-of-algeria.dz/03-20/، (تاريخ الاطلاع: 2024/05/21).

5– بنك الجزائر، (2023)، التقرير السنوي 2022 التطور الاقتصادي والنقدي، https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/11/Rapport-BA-2022-Ar.pdf، (تاريخ الاطلاع: 2024/05/21).

6– بنك الجزائر، (2024)، النشرة الإحصائية الثلاثية: الثلاثي الثالث 2023، رقم 64، https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2024/02/Bulletin-n%C2%B064-Arabe.pdf، (تاريخ الاطلاع: 2024/05/21).

7– جامعة طاهري محمد، بشار–الجزائر، (2023)، ديباجة الملتقى الوطني حول الصيرفة الإسلامية بعنوان: منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر بين الضوابط والممارسات يومي: 17 و18 ديسمبر 2023، https://www.univ-bechar.dz/Ar/index.php/2023/12/13/forum-national-sur-la-banque-islamique/، (تاريخ الاطلاع: 2024/01/12).

8– جواب إدارة الموقع الفصيح على المقال الموسوم بـ: "الردِّ الصريح على ما يُثارُ حول البنوك الإسلامية من قدح وتجريح، https://ferkous.com/home/fatwa-465، (تاريخ الاطلاع: 2024/03/16).

9– فركوس محمد علي، (2006)، في الاقتراض من البنوك الإسلامية، https://ferkous.com/home/fatwa-465، (تاريخ الاطلاع: 2024/03/16).

10– محيريق فوزي، (2023)، تصريحي لـ: #الجزيرة_نت على شبكة الجزيرة الإعلامية؛ حول واقع وآفاق الصيرفة والصناعة المالية الإسلامية؛ الجزائر.. جهود وآفاق واعدة لقطاع الصيرفة الإسلامية، https://www.researchgate.net/publication/370213884، (تاريخ الاطلاع: 2024/04/21).

11– مصرف السلام الجزائر، (2023)، البيانات المالية 2022، https://www.alsalamalgeria.com/pdf/rapport/RapportAnnuel2022_AR.pdf، (تاريخ الاطلاع: 2024/05/21).

12- مصرف السلام الجزائر، (2022)، التقرير السنوي 2021، https://www.alsalamalgeria.com/pdf/RapportAnnuel2021_AR.pdf، (تاريخ الاطلاع: 2024/05/21).

13- مصرف السلام الجزائر، (2023)، بنك السلام البحرين يتملك 53 بالمائة من رأسمال مصرف السلام الجزائر، https://www.alsalamalgeria.com/ar/newslist/detail-35-160.html، (تاريخ الاطلاع: 2024/05/21).

14- وكالة الأنباء الجزائرية، (2023)، تجربة الجزائر في مجال الصيرفة الإسلامية ناجحة بعد ثلاث سنوات من إطلاقها، https://www.aps.dz/ar/economie/147011-2023-07-17-14-21-50، (تاريخ الاطلاع: 2023/11/12).

15- ناصر حيدر، (2010)، الرد الصريح على ما يثار حول البنوك الإسلامية من قدح وتجريح، https://iefpedia.com/arab/?p=22614، (تاريخ الاطلاع: 2024/03/25).

16- BANK OF ALGERIA, (2024), TENDANCES MONETAIRES ET FINANCIERS: Neuf Premiers Mois 2023, https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2024/02/Note-de-conjoncture-neuf-premiers-mois-2023.pdf, (Consulté le: 21/05/2024).

الملاحق:

الملحق رقم 01: القوائم المالية لسنتي 2022-2023 بنك البركة الجزائري

معلومات محاسبية

الأصول

ألف دج

	البند	السنوات المالية 2023	2022
1	الصندوق، بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية	150 804 407	127 478 107
2	أصول أخرى ممسوكة لأغراض تجارية	0	0
3	أصول مالية قابلة للبيع	0	0
4	تمويلات ممنوحة للمؤسسات مالية	1 255 453	574 898
5	تمويلات ممنوحة للزبائن	137 661 979	131 506 406
6	أصول مالية ممسوكة الى غاية تاريخ الاستحقاق	0	0
7	ضرائب جارية -أصول	1 137 545	1 170 806
8	ضرائب مؤجلة-أصول	322 327	358 261
9	أصول أخرى	7 804 297	3 364 009
10	حسابات التسوية	307 897	22 842
11	المساهمة في شركاته مؤسسات و وحدات	1 749 497	1 749 626
12	عقارات مخصصة كودائع	0	0
13	أصول ثابتة	8 399 628	10 766 134
14	أصول غير ثابتة	6 586	11 188
15	فارق الإقتناء	0	0
	مجموع الأصول	309 449 615	277 002 276

الخصوم

ألف دج

	البند	السنوات المالية 2023	2022
1	البنك المركزي	0	0
2	ديون اتجاه المؤسسات المالية	13 848	58 184
3	ديون اتجاه الزبائن للزبائن	208 838 578	180 922 659
4	ديون ممثلة بسند	46 602 808	45 212 364
5	ضرائب جارية-خصوم	1 694 890	1 670 209
6	ضرائب مؤجلة-خصوم	0	0
7	خصوم أخرى	15 461 672	12 236 987
8	حسابات التسوية	2 547 128	3 602 294
9	مؤونات على المخاطر و لتكاليف	667 389	1 035 887
10	اعانات،عتاد و اعانات أخرى استثمارات	0	0
11	صندوق المخاطر المصرفية العامة	3 072 526	2 910 924
12	ديون مرتبطة	0	0
13	رأس المال الاجتماعي	20 000 000	20 000 000
14	علاوة على رأس المال	0	0
15	الاحتياطات	5 602 304	4 417 837
16	فارق التقييم	0	0
17	فارق اعادة التقييم	894 672	894 672
18	نتيجة مرحلة (+/-)	100 631	18 105
19	نتيجة السنة المالية (+)	3 953 172	4 022 156
	مجموع الخصوم	309 449 615	277 002 276

Activer Windows
Accédez aux paramètres pour ac

حسابات النتائج

	البند	السنوات المالية 2023	السنوات المالية 2022
		الاف دج	
1	+ إيرادات الاستغلال	9 286 461	9 724 448
2	- تكاليف الاستغلال	2 270 194	3 079 023
3	+عمولات (إيرادات)	968 311	809 173
4	-عمولات (تكاليف)	423 873	385 947
5	+/- ربح أو خسارة صافية على الأصول المالية محكومة لغرض البيع	0	0
6	+/- ربح أو خسارة صافية على الأصول المالية متاحة للبيع	0	0
7	+ إيراد النشاطات الأخرى	2 010 374	1 328 534
8	- تكاليف النشاطات الأخرى	503 210	96 033
9	**الإيراد المصرفي الصافي**	**9 067 868**	**8 301 152**
10	- تكاليف استغلال عامة	3 868 497	3 601 604
11	- مخصصات الاهتلاكات على خسارة على الأصول الثابتة و غير الثابتة	299 943	292 592
12	**نتيجة الاستغلال الخامة**	**4 899 428**	**4 406 956**
13	مخصصات المؤونات و على الخسائر على القيم و الديون غير المسترجعة	1 999 867	2 019 312
14	+ استرجاع مؤونات على الخسائر على القيم و استرجاع الديون المهلكة	2 432 417	2 757 089
15	**نتيجة الاستغلال**	**5 331 978**	**5 144 733**
16	+/- ربح أو خسارة صافية على الأصول الأخرى	0	0
17	+عناصر غير عادية (إيرادات)	0	0
18	-عناصر غير عادية(تكاليف)	0	0
19	**النتيجة قبل الضرائب**	**5 331 978**	**5 144 733**
20	- الضرائب على النتائج و ما شابهها	1 378 806	1 122 577
21	**النتيجة بعد الضريبة**	**3 953 172**	**4 022 156**

المصدر : موقع بنك البركة الجزائري. https://www.albaraka-bank.dz/storage/2024/03/الرقم-المفتاحي-pdf.2023-

الملحق رقم 02: القوائم المالية لسنتي 2021-2022 مصرف السلام-الجزائر

الأصول	الإيضاح	2022	2021
1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	74 638 050	75 916 435
2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3 أصول مالية جاهزة للبيع			
4 سلفيات وحقوق على الهيئات المالية	2.2	3 911 553	632 808
5 سلفيات وحقوق على الزبائن	3.2	174 534 597	153 615 910
6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق			
7 الضرائب الجارية-أصول	4.2	40 043	47 727
8 الضرائب المؤجلة-أصول	5.2	42 405	52 851
9 أصول أخرى	6.2	487 121	42 342
10 حسابات التسوية	7.2	881 205	474 476
11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	12 000	12 000
12 العقارات الموظفة	9.2	1 373 178	1 420 913
13 الأصول الثابتة المادية	10.2	5 552 310	5 320 892
14 الأصول الثابتة غير المادية	11.2	220 876	267 996
15 فارق الحيازة			
مجموع الأصول		**261 693 338**	**237 804 350**

الخصوم	الإيضاح	2022	2021
1 البنك المركزي			
2 ديون تجاه الهيئات المالية	12.2	74 504	45 943
3 ديون تجاه الزبائن	13.2	154 117 422	150 762 167
4 ديون ممثلة بورقة مالية	14.2	62 585 556	47 661 066
5 الضرائب الجارية- خصوم	15.2	766 590	412 369
6 الضرائب المؤجلة- خصوم			
7 خصوم أخرى	16.2	9 534 940	5 120 053
8 حسابات التسوية	17.2	4 650 378	4 107 894
9 مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	18.2	514 730	444 888
10 إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات			
11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	19.2	2 136 675	1 986 519
12 ديون تابعة			
13 رأس المال	20.2	20 000 000	20 000 000
14 علاوات مرتبطة برأس المال			
15 احتياطيات	21.2	2 920 035	3 874 230
16 فارق التقييم			
17 فارق إعادة التقييم			
18 ترحيل من جديد (+/-)			
19 نتيجة السنة المالية (+/-)		4 392 508	3 389 221
مجموع الخصوم		**261 693 338**	**237 804 350**

حساب النتائج بالاف الدينار الجزائري

	الإيضاح	2022	2021
1 + فوائد و نواتج مماثلة	1.4	12 153 736	9 601 923
2 فوائد وأعباء مماثلة	2.4	2 315 607	1 717 260
3 + عمولات (نواتج)	1.4	1 397 675	1 388 776
4 عمولات (أعباء)	2.4	57 641	50 475
5 +/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل			
6 +/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع			
7 + نواتج النشاطات الأخرى	1.4	37 642	44 200
8 - أعباء النشاطات الأخرى	2.4	81 569	
9 الناتج البنكي		**11 134 236**	**9 267 164**
10 - أعباء إستغلال عامة	3.4	3 334 732	2 911 839
11 - مخصصات للإهتلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية و غير المادية	4.4	476 465	433 180
12 الناتج الإجمالي للإستغلال		**7 323 039**	**5 922 145**
13 - مخصصات المؤونات و خسائر القيمة و المستحقات غير القابلة للإسترداد	5.4	1 756 243	1 670 717
14 + إسترجاعات المؤونات، خسائر القيمة و إسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	6.4	356 074	329 389
15 ناتج الإستغلال		**5 922 870**	**4 580 817**
16 +/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى	7.4	1 054	- 103
17 + العناصر غير العادية (نواتج)	8.4	1 114	795
18 العناصر غير العادية (أعباء)			
19 ناتج قبل الضريبة		**5 925 038**	**4 581 509**
20 ضرائب على النتائج و ما يماثلها	9.4	1 532 530	1 192 288
21 الناتج الصافي للسنة المالية	10.4	**4 392 508**	**3 389 221**

المصدر : موقع مصرف السلام الجزائر. https://www.alsalamalgeria.com/pdf/rapport/RapportAnnuel2022_AR.pdf